

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٠

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء

مجلس إدارة الغرفة :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١١/٣/٢٠

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٠ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٦/٢٦ :

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً

مبلغ ٧٨.٥ - ٣.٣٩٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وتسعة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وخمسة جنيهات

وثمانية وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصرفيات للفرقة والسوق معاً مبلغ ٩٤, ١٨٣١٧٧٩ ج (فقط مليون وثمانمائة وواحد وثلاثون ألفاً وسبعمائة وتسعة وسبعون جنيهاً وأربعة وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصرفيات مبلغ ٨٤, ١٢٠٧٦٢٥ ج (فقط مليون ومائتان وسبعة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون جنيهاً وأربعة وثمانون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ ٤٤, ١٠٦٥٤٦٤٧ ج (فقط عشرة ملايين وستمائة وأربعة وخمسون ألفاً وستمائة وسبعة وأربعون جنيهاً وأربعة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١١/٨/٧

رئيس القطاع المفوض في بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

د/ حسين علي احمد عمران